دور المصارف الليبية المتخصصة في التنمية الاقتصادية
دراسة حالة مصرف التنمية خلال الفترة (2006-2016)

علي عبدالسلام محمد البشتي

المعهد العالي للعلوم والتقنية/ طرابلس

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم المصارف المتخصصة، ودورها التنموي في اقتصاد الدولة، من خلال دراسة حالة مصرف التنمية، بتقييم دوره في تمويل المشاريع التنموية؛ للوقوف على مدى كفاءة المصرف، وفق التمويل الممنوح منه للمشاريع المختلفة خلال سنوات الدراسة؛ لغرض الوصول لنتائج تبين نقاط القوة والضعف في أداء المصرف، والصعوبات التي واجهته في أداء دوره بفاعلية، وإبداء توصيات تسهم في تذليل الصعوبات التي تواجه المصرف للقيام بدوره التنموي لتمويل قطاع الصناعة ودعم التنمية الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتاحة من قبل المصرف، والنشرات الاقتصادية الدورية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، تمثلت في آلية توزيع استثمارات المصرف من مساهمات وودائع وقروض ممنوحة سنويا وفقا للصناعات، وذلك خلال سنوات الدراسة، هذا وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتفاع نسبة الإقراض بالمصرف، مع انخفاض المساهمات بشكل واضح،وتوقف نشاط المصرف بعد التحول للصيرفة الاسلامية فضلاً عن الظروف السياسية، ويبقى عدم قدرة المصرف على طرح صيغ التمويل الإسلامية حسب القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع التعامل بالربا عائقاً لتطبيق المنتجات الإسلامية.

وأوصت الدراسة بالعمل لوضع استراتيجية تنموية واضحة للمصرف بشكل آمن وفعال، والتوجه نحو خفض الاقراض والمساهمات كتأسيس الشركات الاستثمارية وغيرها من الفرص التي تعزز الدور التنموي للمصرف بما يتوافق والبيئة الاستثمارية وحسب الموارد المتاحة، والتوجه نحو الصيرفة الاسلامية بالاستفادة من التجارب الدولية، والتي - من وجهة نظر الباحث - هي الملاذ الآمن للاستثمار لتحقيق سبل التنمية الاقتصادية الناجحة.

الكلمات المفتاحية: المصارف المتخصصة، التنمية الاقتصادية، الدور التنموي للمصارف.

أولا: المقدمة والدراسات السابقة والمنهجية

المقدمة

واجهت المصارف الليبية المتخصصة طيلة فترة عملها خلال السنوات الماضية العديد من الصعوبات في أداء دورها بالشكل المطلوب لتحقيق الأهداف الموضوعة، والتي على رأسها تحقيق المساهمة في التنمية الاقتصادية، باعتبارها تختص بتمويل قطاعات متنوعة ومحددة بعينها؛ لخلق بيئة استثمارية توظف المصادر المتاحة خاصة الصناعية والإنتاجية والخدمية، وبالتالي يكون التمويل موجهاً لتحقيق أهداف هذه المصارف بما يحقق الغايات المرسومة من أجلها، ومن واقع إدراك أهمية هذه المصارف في دفع العجلة التنموية لاقتصاد أي بلد والنتائج الإيجابية المتحققة للإسهام في رفع معدلات النمو وتوفير أكثر لفرص العمل والمساهمة في مكافحة البطالة بتمويل الأنشطة ذات الطابع التنموي، والتكيف مع الظروف الراهنة؛ لخلق مناخ استثماري آمن يضمن دور حقيقي وفعال للمصارف المتخصصة الليبية في تعزيز التنمية الاقتصادية، وستتناول هذه الدراسة تقييم دور مصرف التنمية في تمويل المشاريع الصناعية من خلال تحليل بياناته المالية المتاحة كونه يسهم بطبيعته من خلال نشاطاته في حلحلة العديد من المشاكل الاقتصادية التي يمر بها البلد حالياً، من خلال تحسين دور المصرف وتطوير نشاطه كونه يعد من المؤسسات المهمة لتفعيل واستئناف الكثير من المشاريع المتوقفة واستحداث أخرى.

الدراسات السابقة

- **دراسة جاب الله(2017) علاقة التمويل بالاقتراض من المصارف المتخصصة المصرية في ربحية المشروعات الصغيرة.**

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به المصارف المصرية المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة، وتوصلت الدراسة من خلال اختبارات الفروض باستخدام معامل الارتباط بيرسون إلى أن التمويل بالاقتراض له علاقة ارتباط الربحية للمشروعات الصغيرة.

- **دراسة البرعصي (2015) تقييم وتحليل الأداء المالي لإيرادات المصارف المتخصصة في ليبيا.**

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع المصارف المتخصصة وتحديداً المصرف الزراعي وملف الإقراض وأوجه القصور به وتقديم توصيات إلى الإدارة العامة للمصرف الزراعي لمعالجة هذا القصور ومعالجة التعثر في سداد القروض الممنوحة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين القصور في تحديد أنواع القروض بالمصرف الزراعي وبين التعثر في سداد القروض، وعدم وجود استراتيجية وجدولة للقروض الممنوحة حسب الأغراض ذات الأهمية وعدم كفاية القروض الممنوحة للمزارعين

❖ **دراسة زغير (2017) بعنوان: دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق 2010 -2016.**

هدفت الدراسة إلى أهمية التنسيق والتوافق بين سياسة التمويل الزراعي وبين السياسات الاقتصادية والزراعية السائدة والمرافقة لها في تحفيز الاستثمار وتنمية القطاع الزراعي في العراق ودور مؤسسات التمويل في تحفيز الاستثمار العقاري وما يصاحبه من قوانين وتشريعات، وتقويم إجراءات الرقابة الداخلية، وتقديم إجراءات مقترحة للرقابة الداخلية لغرض تفعيل فاعلية القروض الزراعية، ونتج عن هذه الدراسة أن المصرف الزراعي التعاوني هو الجهة الوحيدة التي تمنح القروض الزراعية في العراق ويعاني إخفاقات في نشاطاته وخاصة منح القروض.

❖**دراسة جويلي(2021) بعنوان: إمكانية استفادة مصر من تجربة البنوك الماليزية في دعم التنمية الاقتصادية في ظل مقررات بازل3.**

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تعارض أو توافق البنوك المصرية مع الاشتراطات والضوابط الجديدة بمقررات لجنة بازل3 والتي تمثلت في تعديل نسب السيولة لديها وتحقيقها لمعدل كفاية رأس المال الجديد 10.30٪ بدلا من8٪ ومدى كفاءة ونجاح الجهاز المصرفي المصري بتوظيف المدخرات والسيولة المتاحة لديه بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، وإمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في هذا الشأن لدعم التنمية الاقتصادية باعتبارها من التجارب الرائدة في هذا المجال، وتوصلت الدراسة إلى نجاح البنوك الماليزية في التوافق مع ضوابط ومقررات بازل3 وكذلك مرونتها في التعامل مع المخاطر، كما ان للجهاز المصرفي الماليزي نظام مزدوج بين البنوك التقليدية والإسلامية من ناحية الاستثمار، كما أن الجهاز المصرفي المصري لم يستفد من التجربة الماليزية في عمليات التمويل وغيرها من أنواع الاستثمار، كما أنه بالإمكان الاستفادة من التجربة الماليزية الرائدة في المجال المصرفي وخاصة عمل البنوك الإسلامية.

❖**دراسة إسماعيل، (2014) بعنوان: أثر تنمية وتطوير المصارف على التنمية الاقتصادية في ليبيا - دراسة حالة المصارف الليبية في الفترة من2006 -2012**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الليبي ودوره في التنمية الاقتصادية وأهمية المصارف في التمويل لتحفيز النمو، كما يؤثر الائتمان المصرفي إيجابيا على المشاريع التجارية والصناعية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البحث العلمي في المجال، والعمل على تنويع الاساليب الاستثمارية بإدخال أساليب جديدة للتمويل وتقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل لخلق فرص

استثمارية متميزة، والعمل على قيام مؤسسات مصرفية كبيرة تعمل على تنشيط الطلب والعرض على الائتمان.

❖دراسة Darat، (1999)

بعنوان: **Are Financial Deepening and Economic Growth Causally Related**

ركزت الدراسة على إيجاد العلاقة السببية بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي في كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا خلال المدة من (1980 -1995)، وذلك من خلال اختبار السببية والمبني على نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى تحقق فرضية قيادة العرض في تركيا في المدى القصير، وفي المدى الطويل في حالة قياس التعميق المالي بنسبة عرض النقد بالمعنى الواسع إلى الناتج الإجمالي المحلي، في حين وجود علاقة ثنائية الاتجاه في السعودية في المدى الطويل، أما في الإمارات العربية المتحدة فتتحقق فرضية قيادة الطلب في المدى الطويل في حالة قياس التعميق المالي من خلال نسبة النقد المتداول الى عرض النقود بالمعنى الضيق، أما في المدى القصير فتتحقق فرضية قيادة العرض في حالة قياس التعميق المالي من خلال نسبة عرض النقود بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي.

ما يميز هذه الدراسة

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى كونها تدرس الدور التنموي لأحد المصارف المتخصصة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والمشاكل المصاحبة ومعرفة أوجه القصور في تعامل تلك المصارف مع إمكانية المساهمة الفعالة في تنمية البلد الاقتصادية والنهوض بها لتباشر أعمالها المناطة بها خاصة إثر توقف نشاطها بعد إلغاء الفائدة، والبحث عن بديل للفائدة كاستخدام أحد وسائل الصيرفة الإسلامية.

مشكلة وتساؤل الدراسة

نظراً لما يعانيه الاقتصاد الليبي من إشكالات عديدة، وعقبات للإصلاح وضرورة ملحة للتعافي، مما يستدعي البحث حول سبل النهوض به ومصادر تمويل ممكنة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ونظراً لما يمثله الدور المصرفي في الرفع من معدل النمو والرفاه الاقتصادي الذي يصحب تقدم عمل المؤسسات المصرفية خاصة المتخصصة وما يلعبه مصرف التنمية من دور بارز باعتباره مؤسسة تنموية تسعى للمساهمة في التنمية الاقتصادية وما يعيقه في هذا الشأن، ومن هنا تتمحور مشكلة البحث، وبطبيعة الحال يواجه هذا المصرف عديد الصعوبات تحول دون القيام بدوره في المساهمة لخدمة التنمية

الاقتصادية، منها عدم الاهتمام بهذا القطاع وإهماله وبذلك يؤدي إلى ضعف دوره، ويكمن تساؤل البحث حول:

إلى أي مدى يسهم مصرف التنمية بدوره في التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة

1. التعريف بمفهوم المصارف المتخصصة.

2. واستعراض الواقع الذي تقوم به في التنمية الاقتصادية، وما يعيق دورها في ذلك، وبيان مدى كفاءتها وتقييمها حالياً في التعامل مع المشاريع التنموية المستهدفة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

3. الوصول لنتائج مهمة تعين للوصول إلى توصيات مهمة من شأنها تطوير عمل هذا النوع من المصارف بأداء أفضل للنهوض بها.

أهمية الدراسة

إن تقييم دور المصرف محل الدراسة والوقوف على أسباب تعطل مهامه ومحاولة البحث عن فرص جديدة ومتنوعة للاستثمار عن طريق هذا النوع من المصارف، يؤدي إلى تقييم دور المصارف المتخصصة وتأثيره على التنمية الاقتصادية بالبلد ومعرفة نقاط ضعف الدور التنموي لمصرف التنمية على وجه الخصوص، بما يحقق تصحيح لهذا الدور حتى تقوم المصارف المستهدفة بدورها على أكمل وجه بإعداد استراتيجية تنموية تعود بالمنفعة لكل الأطراف المتعاملة وعلى كافة المستويات وتسهم في تعافي الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تقييم المصرف وتحليل بياناته المتاحة من واقع سنوات الدراسة والتقارير المصاحبة وبعض النشرات الاقتصادية الدورية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي الخاصة بمصرف التنمية.

ثانيا: الجزء النظري

تعريف المصارف المتخصصة

وهي التي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من الأنشطة الرئيسية لها تقوم بخدمة نشاط معين ومحدد من أحد الأنشطة الاقتصادية عن طريق مجموعة من العمليات وفقا للقرارات الصادرة بذلك (جاب الله،2017،ص6).

أنواع المصارف المتخصصة

1. مصارف زراعية

2. مصارف صناعية

3. مصارف عقارية

أنواع المصارف المتخصصة في ليبيا

1. المصرف الزراعي.

2. مصرف التنمية.

3. مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

4. المصرف الريفي.

أهمية المصارف المتخصصة في التنمية الاقتصادية

يعد الجهاز المصرفي بصفة عامة من أهم الركائز الأساسية المكونة لنمو أي نظام اقتصادي للدول، كونه ذا أهمية من خلال خدماته التي يقدمها في الاقتصاد، بما يشمله من سياسات نقدية موجهة من المصرف المركزي والأجهزة المصرفية التابعة له خاصة المتخصصة في الجانب التنموي(هاشم وعبدالرحمن، 2022، ص8).

وللمصارف مساهمة فعالة وواضحة من خلال أنشطتها المختلفة في التنمية الاقتصادية، وبما يوافق التكنولوجيا والتقنية المصاحبة ويتماشى مع السياسات والمتغيرات العالمية برؤية واستراتيجية واضحة تكفل التمويل اللازم بتنوع المحافظ وفق مشاريع هادفة تحقق التوازن في العائدات وتحقيق التكافل والرفاه المجتمعي والتنمية الاقتصادية المرجوة(حسب النبي،2011،ص32).

وقد أوصت العديد من الدراسات بضرورة زيادة رأس مال المصارف المتخصصة حتى تزيد من التمويل المخصص للقطاعات المختلفة للمساهمة في المشروعات طويلة الأجل، إذ لابد من وجود سياسات تمويلية فعالة من قبل المصرف المركزي تجاه المصارف المتخصصة حتى تسهم في التنمية الاقتصادية للبلد(الفكي علي،2012،ص16).

الهدف من المصارف المتخصصة

تعمل المصارف المتخصصة على خلق مناخ استثماري آمن تتمكن من خلاله هذه المصارف من توفير هيكل تنظيمي يكفل العمل والتطور بكفاءة نشطة ومتبصرة تعمل على حماية عملائها ومستهلكي هذه المصارف، والحفاظ على الاستقرار الكلي للقطاع المالي(**تقرير المصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي،2021،ص2**).

خصوصية التمويل المصرفي للمصارف المتخصصة

التمويل المصرفي هو إنفاق الأموال بعد توفيرها لتمويل المشاريع الاستثمارية، بغية زيادة الانتاج والاستهلاك عِن طريق تكوين رأس المال الثابت وله عدة صور مثل: القروض المصرفية طويلة الأجل والمتوسطة وقصيرة الأجل، كما يشمل التمويل الاستثماري المساهمة المباشرة في الاستثمار(هرمز وسيف،2015،ص242).

كما أثبتت بعض الدراسات أن الائتمان المصرفي لا يؤثر بشكل كبير وإيجابي على المشاريع الصناعية والتجارية بالشكل الذي يكفل ويحقق التنمية الاقتصادية(اسماعيل،2014، ص95).

ومن الواضح في السنوات الأخيرة في كثير من البلدان خاصة العربية ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص162).

وفي التمويل المصرفي يجب مراعاة أهم طرق معالجة المخاطر الائتمانية في المصارف مع معرفة ودراسة البيئة الاقتصادية بشكل عام ودراسة الظروف الخاصة بقطاع الأعمال والذي يتولد منه دخل العميل(أحمد،2020،ص27).

وكعينة من المصارف الليبية المتخصصة خلال عامي (2011 -2012) كونها تمول المشاريع المتوسطة والكبيرة سواء كانت انتاجية أو خدمية، وتشجيع تلك المشاريع وفق الموارد المتاحة، وتوسيع أنشطة المصرف، لتشمل عدة مناحٍ كوسائل النقل والخدمات العلاجية والخدمية للقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال عام 2012 نحو51.5 مليون دينار، منخفضة عما كانت عليه عام 2011 البالغة 121.2مليون دينار.

الفرق بين المصارف المتخصصة والمصارف التجارية

يكمن الفرق الرئيسي بين المصرف التجاري والمصرف المتخصص في الهدف من إنشائها، حيث إن المصارف المتخصصة هدفها تنموي بعكس المصارف التجارية والتي تعمل وفق أسس تجارية، وتختص المصارف التجارية بإعطاء القروض قصيرة الأجل، بينما تمتاز قروض المصارف المتخصصة بآجالها الطويلة. كما تبتعد المصارف التجارية عن منح تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية كالزراعة مثلاً وخصوصاً في الدول النامية، كذلك تختلف فيما بينها في مصادر واستخدامات الأموال؛ حيث تشكل مساهمة القطاع الخاص معظم أموال المصارف التجارية؛ بينما تشكل مساهمة الحكومات في أموال المصارف المتخصصة الجزء الأكبر من أموالها، وتتعرض المصارف التجارية إلى منافسة شديدة وتفرض هذه المنافسة مرونة في تنويع استثمارات المصارف التجارية والفئات الموجهة لهم، بعكس المصارف المتخصصة والتي تخدم فئة معينة أو قطاعاً معيناً(حداد وآخرون،2088،ص171 -172).

ويمكن اختصار الفروقات بين البنوك المتخصصة والتجارية كما موضحة بالجدول (1.1):

جدول (1.1) الفروق بين البنوك المتخصصة والبنوك التجارية

البيان	البنوك المتخصصة	البنوك التجارية
الملكية	غالبا ما تكون مملوكة للدولة ويمكن أن تكون ملكية مشتركة مع القطاع الخاص	تكون ملكيتها خاصة للأفراد
الشكل القانوني	مؤسسات عامة تابعة للدولة أو مشتركة بين القطاع العام والخاص	تكون على شكل شركة مساهمة عامة
المنافسة	تعمل في سوق احتكاري	تعمل في سوق منافسة
مصادر التمويل	تعتمد على رأس المال والقروض والمساعدات الحكومية والخارجية	تعتمد على الودائع بشكل كبير
منح القروض	تمنح قروض طويلة الأجل	السمة الغالبة للقروض قصيرة الأجل
توظيف الأموال	تقتصر على القطاع المتخصص فيه البنك	توفر التمويل لجميع أنواع النشاطات والقطاعات

مفهوم التنمية الاقتصادية

تطبق مجموعة من الدول عديد الخطط التنموية والاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة لتعزيز نمو اقتصاداتها بما يجعلها أكثر تطوراً وتقدماً؛ مما يؤثر بدوره إيجابياً على مجتمعاتها وفي غياب التنوع الاقتصادي لبعض تلك الدول خاصة النامية منها يجعلها تسعى لزيادة قدرتها الإنتاجية عن طريق الاستفادة من الثروات المتاحة لديها، وهنا تسعى هذه الدول إلى تطبيق الخطط التطويرية كعملية هادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول بما يجعلها أكثر تقدماً وتطوراً عن طريق تنفيذ مجموعة من الخطط الاقتصادية الناجحة والعمل نحو استغلال أمثل لتلك الموارد(الصبري،2015،ص304).

تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد بهدف رفع معدلات التوسع الاقتصادي، ومن ثم زيادة الدخل القومي في الاقتصاد(بدران،2014،ص18).

أهداف التنمية الاقتصادية:

يعد عنصر زيادة الدخل القومي من أهم الأهداف؛ لأنه الغرض الأساسي الذي يدفع الدولة إلى القيام بالتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل الوطني لاقتصادها، وذلك عن طريق إحداث تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، حيث تعاني أغلب الدول النامية من اختلال في توزيع الدخول والثروات، لذلك تهدف التنمية الى تقليل هذا التفاوت وذلك من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع حجم الطلب مما يسهم في إعادة توزيع الدخل لصالح شرائح أوسع في

المجتمع ورفع مستوى المعيشة تحقيقا للنمو الشامل كذلك تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لتشمل أيضاً التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية(مصطفى وبن سانية،2014،ص25).

ووجب الإشارة هنا إلى أنه لا يبدو أن هناك علاقة مباشرة بين المنافسة المصرفية والتنمية الاقتصادية، إلا أن الدراسات تشير إلى وجود المنافسة بينهما وتعزز التنمية الصناعية تحديداً وتساعد على وجه الخصوص في تمويل المشروعات الخاصة والصغيرة التي ينظر إليها لتكون المحرك للنمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية(تبال والدليمي،2018،ص77).

ثالثا: الدراسة التحليلية

نبذة عن مصرف التنمية

تأسس المصرف برأس مال قدره 600 مليون دينار سنة 1983م، وأنشأ بدافع دعم التنمية الصناعية في البلد، ثم توجه لدعم السياسة الاقتصادية، وتتواجد الإدارة العامة في تاجوراء بمدينة طرابلس ولديه 17 الفرع بمختلف المدن الليبية حيث تخصص المصرف في تمويل قطاعات محددة عمل خلالها بمختلف الأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية منها أو الحرفية والخدمية عن طريق منح القروض والتسهيلات الائتمانية (**موقع مصرف التنمية - ليبيا ldb.com.ly**).

عينة الدراسة (بيانات الدراسة)

استخدمت عينة الدراسة بناءً على البيانات المنشورة من واقع موقع مصرف التنمية والمصرف المركزي، وتم أخذ عينة لمدة 10سنوات ابتداءً من سنة 2006 وحتى 2015 وهي آخر سنة لنشاط المصرف، حيث توقف بعدها عن ممارسة نشاطه التمويلي بسبب تطبيق قانون(1) لسنة 2013، والوضع السياسي الراهن للدولة.

بيانات مصرف التنمية المالية:

يبين الجدول التالي تبين استثمارات المصرف ونشاطه خلال الفترة(2006 -2015)

جدول (1.3) توزيع استثمارات مصرف التنمية للفترة 2006 - 2015م (مليون دينار)

السنة	ودائع	مساهمات	القروض	أصول أخرى	اجمالي الأصول	نسبة القروض
2006	601.8	30.8	872.3	190.2	1695.1	٪51
2007	685.3	15.7	812.4	337.8	1851.2	٪44
2008	748.6	4.7	949.6	229.9	1994.8	٪48

2009	370.5	20.1	1012.0	484.8	1887.4	٪54
2010	392.8	201.9	1029.0	280.7	1904.4	٪54
2011	401.0	192.1	1112.4	497.2	2202.7	٪50
2012	538.6	192.1	1260.4	373.7	2364.8	٪53
2013	554.4	202.4	1338.4	301.0	2396.2	٪56
2014	528.6	210.3	1348.0	262.7	2349.6	٪57
2015	510.6	210.3	1337.2	273.1	2331.2	٪57
المتوسط	**533.2**	**128.0**	**1107.2**	**323.1**	**2097.7**	**٪53**
٪	**٪25**	**٪6**	**٪53**	**٪15**	-	-

المصدر: النشرة الاقتصادية - المجلد 60 الربع الرابع 2021 مصرف ليبيا المركزي

الشكل رقم (1)

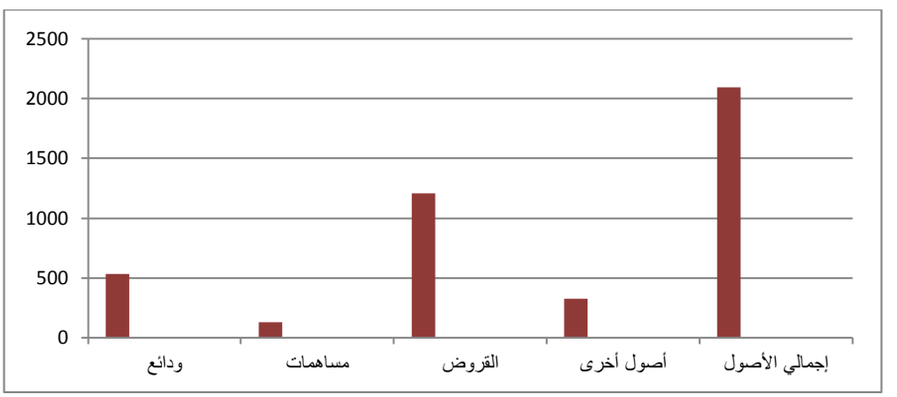

ا لمصدر: أعداد الباحث وفقاً لبيانات الجدول السابق

من خلال الجدول السابق نلاحظ نسب الإقراض الممنوحة خلال سنوات الدراسة متقاربة وتجاوزت في أغلبها 50٪ مما يعني أن المصرف قام بمنح تمويلات مختلفة وبالأخص في آخر سنتين وهي إجمالاً نسبة معقولة، كما وبلغ متوسط الودائع خلال السنوات 533.2 بنسبة 25٪ من إجمالي الأصول، ومتوسط المساهمات 128.0 بما نسبته 6٪ وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بدور المصرف، ومتوسط القروض 1107.2 بنسبة 53٪ مما يعكس ارتفاع نسبة الإقراض بالمصرف، ومتوسط الأصول الأخرى 323.1 بنسبة 15٪، كما بلغ متوسط اجمالي القروض2097.7، وكانت نسبة متوسط القروض خلال فترة الدراسة ما نسبته 53٪ ومن خلال متابعة النشاط الإقراض التمويلي للمصرف خلال فترة الدراسة يعتبر معقولاً إلا أنه لايفي بالأهداف المرجوة لنتائج أنشطة المصرف.

جدول(3.3)القروض الممنوحة في مصرف التنمية سنوياً وفقا للصناعات للمدة 2006 -2015 م

(مليون دينار)

السنة	غذائية	مواد بناء	كيماوية ولدائن	معادن	النسيج	أثاث	خدمات صناعية	أخرى	الإجمالي
2006	25.702	59.519	14.823	6.837	2.480	2.493	12.976	52.646	177.476
2007	29.178	129.949	7.843	5.970	0.490	-	6.858	41.651	221.940
2008	4.711	40.820	0.358	0.290	0.607	0.809	1.356	12.016	60.969
2009	6.033	65.793	1.218	1.289	-	1.402	5.261	5.788	86.785
2010	4.477	58.968	1.421	0.809	1.230	0.780	1.771	20.015	89.470
2011	0.299	8.298	0.150	-	-	-	0.060	112.318	121.115
2012	2.362	31.926	1.076	-	-	-	0.454	15.617	51.436
2013	0.420	9.414	4.450	0.274	0.237	0.203	-	10.382	25.429
2014	2.090	20.614	0.050	-	-	-	-	5.565	28.319
2015	-	0.450	-	-	-	-	-	2.287	2.737
المتوسط	**7.520**	**42.580**	**3.139**	**1.547**	**0.504**	**0.577**	**2.874**	**27.829**	**86.568**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات النشرة الاقتصادية م ل م المجلد 60 الربع الرابع 2020م.

شكل رقم (2)

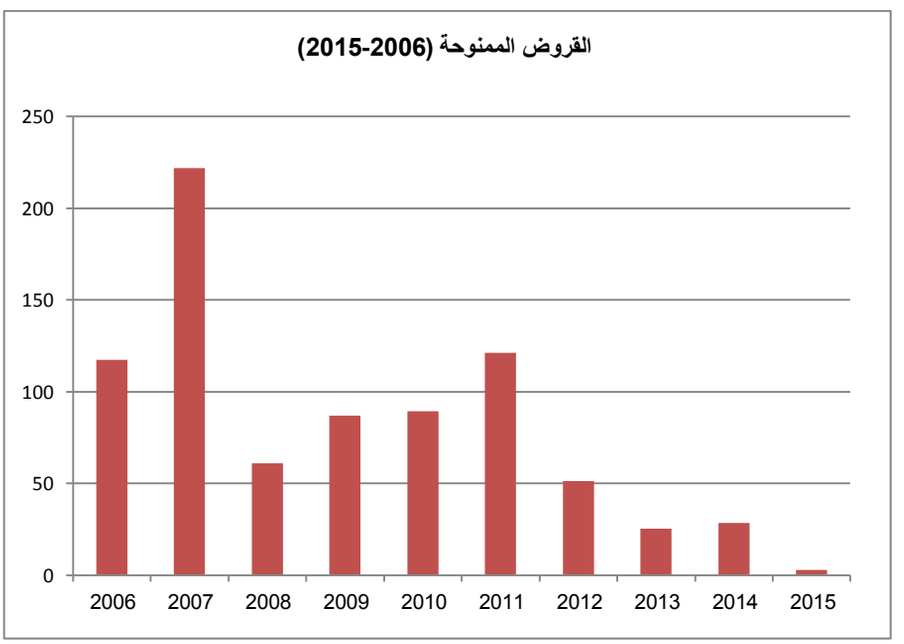

المصدر: اعداد الباحث وفقاً لبيانات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول السابق تنوع استثمارات المصرف وقروضه الممنوحة على مختلف الأنشطة التنموية حيث كانت حصة القروض الممنوحة لصناعة مواد البناء النصيب الأكبر بقيمة متوسطة وقدرها 43مليون دينار، ثم تليها التمويلات الأخرى بقيمة متوسطة وقدرها 28 مليون دينار،

ومخالفة للقانون رقم(1) لسنة 2013 بشأن منع التعامل الربوي قام المصرف بمنح تمويلات خلال العام 2015، وسعياً للمساهمة في التنمية الاقتصادية ومن خلال تحديث الأهداف الاستراتيجية للمصرف لتقديم ونشر الخدمات الإسلامية وتطوير وجذب الخبرات المميزة وإعداد برنامج زمني ومتكامل لخطة تدريبية شاملة والمساهمة في العديد من الأنشطة الصناعية وغيرها من الإجراءات المصاحبة.

الوضع الحالي للمصرف وإجراءات تحوله للصيرفة الإسلامية:

بصدور القانون رقم (1) لسنة 2013م توقف المصرف عن النشاط الاقتراضي المعتمد على الفائدة على نشاط الشركات في عام 2015م، وتم تكليف لجنة إدارة للمصرف بتشكيل لجان لتحديث رسالة ورؤية المصرف وتم اتخاذ الإجراءات الآتية:

أولا: تحديث الأهداف الاستراتيجية للمصرف وفق الآتي:

1. تقديم ونشر أفضل خدمات الصيرفة الإسلامية.
2. تطوير وجذب كوادر بشرية مميزة.
3. المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة مما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.
4. تمويل الاستثمارات للمشروعات الانتاجية في المجالات الصناعية وغيرها من المشروعات الانتاجية ذات الجدوى الاقتصادية.
5. توفير الاستشارات الفنية والاقتصادية للمشروعات الانتاجية التي يمولها المصرف بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
6. استظهار الفرص الاستثمارية التي تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية والمساهمة في تعديل خريطة التوطن الصناعي للدولة وتنويع مصادر الدخل للمواطن وتشجيع الانتشار الجغرافي للمشاريع بما يسهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي.
7. استقطاب المشاركات الأجنبية بهدف تمويل المشروعات الانتاجية للسياسة الاقتصادية.
8. تعظيم الأرباح وتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: إطلاق مبادرة برنامج ائتمان سدد وجدد:

جاءت هذه المبادرة في اطار توجيه المصرف للتحول إلى الصيرفة الإسلامية لمعالجة الديون السابقة وفق أساليب الصيرفة الإسلامية باعتبار العميل المقترض شريكا ومعالجة الدين بتطوير وتحفيز نشاط العميل بإعادة معالجة التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي.

ثالثاً: تشكيل لجنة الصيرفة الإسلامية بالمصرف.

وقد قامت اللجنة بالعديد من الاجتماعات في سبيل وضع الخطط والتصورات لتهيئة المصرف لتحول كامل نشاطاته بما يتوافق ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية كان آخرها في أكتوبر 2019م.

رابعاً: إطلاق برامج التدريب والتأهيل في مجال الصيرفة الإسلامية والرقابة الشرعية.

عقد المصرف لموظفيه عدة دورات في الصيرفة الاسلامية منها دورات أساسيات الصيرفة الإسلامية في عام 2018م بالجمعية الليبية للمالية الإسلامية، ودورة أساسيات التدقيق الشرعي بمعهد الدراسات المصرفية والمالية في شهر أغسطس 2019م، ودورة أساسيات الحجز الإداري في سبتمبر 2019م لتوجيه موظفي تحصيل الديون لكيفية التعامل مع العملاء المماطلين في تسديد مديونيتهم المتراكمة.

خامساً: تعيين هيئة رقابة شرعية للمصرف: والتي قامت بالعديد من الأعمال منها اعتماد لائحة التمويل والاستثمار بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للفروع الإسلامية بالإضافة إلى اعتماد كراسة المواصفات الخاصة باقتناء منظومة الفروع الإسلامية في شهر أغسطس 2019م.

إلا أن نشاط المصرف لم يصل لمرحلة بدء النشاط الفعلي بسبب ملكيته العامة التي تأثرت بظروف الحرب في عام 2019م وكذلك الانقسام السياسي وعدم استقراره في البلاد.

ثالثا: النتائج والتوصيات

أولا:النتائج

1. ارتفاع نسبة الإقراض بالمصرف، مع انخفاض المساهمات بشكل واضح خلافاً للدور التنموي للمصرف وذلك لا يتوافق تماماً والأهداف المرسومة لإستراتيجية المصرف ومن واقع التمويلات المنفقة لتمويل المشاريع المختلفة.

2. أسهمت الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد خلال الأعوام المنصرمة ولازالت في تندني نشاط المصرف وضعف دوره.

3. ضعف اهتمام الدولة بأنشطة المصرف، مع عدم اعطاء الأولوية لتمويل المشاريع المهمة ذات الطابع التنموي مع ضعف وجود استراتيجية تنموية معدة من المختصين وأصحاب القرار لبرنامج المصرف.

4. عدم التطبيق الفعلي للقانون (1) لسنة 2013م والخاص بمنع المعاملات الربوية، وعلى غرار المصارف الأخرى استحدثت تطبيق آلية المصرف الصيرفة الإسلامية، إلا أنه يبقى عدم التطبيق الفعلي لصيغ التمويل الإسلامي والالتزام بشروطها العائق الفعلي أمام تطبيق هذه الصيغ.

ثانيا: التوصيات

1. العمل على وضع استراتيجيات واضحة لعمل المصرف بما يتوافق والبيئة الاستثمارية المتاحة، وتوظيف الإمكانات لتحقيق الأهداف المرسومة بشكل آمن وفعال بالتوجه نحو خفض الإقراض والمساهمات كتأسيس الشركات الاستثمارية وغيرها من الفرص التي تعزز الدور التنموي للمصرف.

2. الحث على اهتمام الدولة بنشاط المصرف، وإعطاء الأولوية لتمويل الأنشطة التنموية لتعزيز الاقتصاد الوطني، والتكيف مع الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد لتفادي خسائر وتبعات أكبر ممكن ان تحدث جراء ذلك.

3. التوجه نحو التطبيق الفعلي للعمل بصيغ التمويل الإسلامي، والاستفادة من التجارب الدولية في الصيرفة الاسلامية بتطبيق المنتجات المناسبة وفق الموارد المتاحة، والتي - من وجهة نظر الباحث - هي الملاذ الآمن للاستثمار لتحقيق سبل التنمية الاقتصادية الناجحة.

المراجع

- البرعصي، أنيس فرج، ، تقييم وتحليل الاداء المالي للمصارف المتخصصة في ليبيا - دراسة ميدانية بهدف زيادة كفاءة الاداء المالي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مجلد(6)، العدد(3)،(2015).

- أحمد، هدى محمد،، دور التمويل المصرفي في الصناعات الدوائية في السودان، أطروحة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان،(2020).

- إسماعيل، نعيم عبدالرزاق،أثر تنمية وتطوير المصارف على التنمية الاقتصادية في ليبيا - دراسة حالة المصارف الليبية في الفترة من2006 -2012، رسالة ماجستير، جامعة الامام المهدي، كلية الدراسات العليا، السودان،(2014).

- بتال، أحمد حسين،والدليمي،فيصل غازي،اثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية -دراسة تطبيقة في القطاع المصرفي العراقي،البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات المالية والنقدية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع بعنوان الدور التنموي للبنك المركزي العراقي(المعطيات والاتجاهات)، (2019).

- بدران، أحمد جابر،التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الجيزة، مصر،(2014).

- حسب النبي، ابراهيم، (2011)، دور المصارف في التنمية الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها، رسالة ماجستير، كلية الشيخ عبدالله البدري التقنية، السودان.

- زغير، اكتفاء عذاب،دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق(2010 -2016)، وزارة التخطيط، دائرة تخطيط القطاعات،(2017).

- جاب الله، فتحية المبروك،علاقة التمويل بالاقتراض من المصارف المتخصصة المصرية في ريحية المشروعات الصغيرة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مجلد(8)، العدد(1)،(2017).

- الفرا، مرام تيسير، (2012)، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995 - 2011)، رسالة ماجستير، الجامعةالاسلامية بغزة.

- الجديد، سعدة مسعود،دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة حالة تطبيقية في مصرف التنمية فرع هون (2006 -2009)، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد(15)،(2021).

- الفكي علي، إبراهيم محمد، فاعلية التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية -دراسة حالة بنك الثروة الحيوانية، رسالة ماجستير،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان،(2012).

- عبدالله، فرحات يوسف والقادر، بوزيزة عبدالله،دور البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة بنك الفلاحية والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، (2021).

- محمد الكامل، أية زيد،دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان – دراسة تطبيقية على بنك الثروة الحيوانية(2005 -2016)، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، (2019).

- جويلي، محمد السعيد،إمكانية استفادة مصر من تجربة البنوك الماليزية في دعم التنمية الاقتصادية في ظل مقررات بازل3 -دراسة مقارنة، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، دار الكتب والوثائق القومية، مصر،(2021).

- مصطفى، عبداللطيف وبن سانية، عبدالرحمن،دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة1، مكتبة حسن العصرية، بيروت،(2014).

- الصبري، نيرفانا حسين،أثر القيم والتعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كلية التربية جامعة الازهر، مجلد(5)، العدد(163)،(2015).

- هاشم، محمد رجب وعبدالرحمن، ياسر محمد،تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي واثره على النمو الاقتصادي، خلال الفترة من2008 -2020، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد(13)، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا،(2022).

- هرمز،نورالدين وسيف، باء الدين،تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد(37)، العدد(1)، سوريا،(2015).

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابوظبي،(2021).

_ تقرير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي(البنوك المتخصصة منخفضة المخاطر)، 2021.